



إعلان مانيفلا بشأن مسؤولية الوسطاء

إرشادات لأفضل الممارسات للحد من مسؤولية الوسطاء عن المحتوى للترويج
لحرية التعبير والابتكار

مبادرة من المجتمع المدني العالمي

الإصدار 1.0، 24 مارس (آذار) 2015

إعلان مانيلا بشأن مسؤولية الوسيط

مقدمة

كُلُّ الاتصالات عبر الإنترنت تجري بطريق التمير عبر ووسطاء مثل مُزوّدي خدمات الإنترنت، والشبكات الاجتماعية، ومُحرّكات البحث. السياسات التي تُنظّم المسؤولية القانونية للوسطاء عن محتوى هذه الاتصالات لها تأثير على حقوق المستخدمين، بما في ذلك حرية التعبير وحرية التنظيم والحق في الخصوصية.

بهدف حماية حرية التعبير وتهيئة بيئة مواتية للابتكار تُوازن بين متطلبات كُلِّ من الحكومات والأطراف المعنية الآخرين، اجتمعت مجموعات من المجتمع المدني من أنحاء العالم لاقتراح هذا الإطار من الاحتياطات الأساسية والممارسات الفضلى المستندة إلى مواثيق حقوق الإنسان الدولية، وأطر قانونية دولية أخرى.

السياسات غير المدروسة بشأن مسؤولية الوسيط، والتدابير التنظيمية المُقيّدة، وكذلك القصور عن التوافق مع مبدئي الضرورة والتناسب، وغياب الاتساق في هذه السياسات، كُلُّها أدت إلى إحداث الرقابة وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان من قِبَل الحكومات والجهات الخاصة، بما يقيد من حقوق الأفراد في حرية التعبير، ويخلق بيئة يسودها الغموض أيضا تُعيق الابتكار على الإنترنت.

الإطار المقدم هنا ينبغي على صنّاع القرار والوسطاء أخذه في الاعتبار عند تطوير وإقرار ومراجعة التشريعات والسياسات والممارسات التي تحكّم مسؤولية الوسيط فيما يتعلق بمحتوى الطرف الثالث. هدفنا تشجيع تطوير منظومة للمسؤولية متوافقة ومتجانسة تُعزّز الابتكار مع احترام حقوق المستخدمين، انسجاما مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.



الوسطاء ينبغي إعفاؤهم قانونياً من المسؤولية عن محتوى الطرف الثالث

- أيُّ قواعد تحكم مسؤولية الوسطاء يجب أن يُنصَّ عليها القانون، ويجب أن تكون دقيقة واضحة وأن يسهل العلم بها.
- الوسطاء ينبغي تحصينهم من المسؤولية عن محتوى الطرف الثالث في حال أنهم لم يضطلعوا بتعديل ذلك المحتوى.
- الوسطاء يجب ألا يُعدّوا مسؤولين عن عدم تقييدهم محتوى مشروع.
- الوسطاء يجب ألا يُحمّلوا مسؤولية عن استضافة محتوى غير مشروع لطرف ثالث، وينبغي ألا يُلزموا بالمراقبة الاحترازية كجزء من منظومة مسؤولية الوسطاء.

يجب ألا يكون إلزام بتقييد أيِّ محتوى دون أمر من سلطة قضائية

- الوسطاء يجب ألا يُلزموا بتقييد محتوى ما لم يكن قد صدر بذلك أمر من سلطة قضائية مستقلة محايدة قرّرت عدم مشروعية المادة موضوع النّظر.
- أوامر تقييد المحتوى يجب أن:
 - تُقرُّ بأن المحتوى غير مشروع في نطاق الولاية القضائية.
 - تُبيِّن مُعرّف الإنترنت ووصف المحتوى غير المشروع.
 - تعرض ما يكفي من قرائن لتوثيق الأساس القانوني للأمر.
 - تُحدّد الفترة الزمنية التي ينبغي أن يُقيد فيها المحتوى، إذا كان ذلك وارداً.
- أيُّ مسؤولية تقع على الوسيط يجب أن تكون مُتناسبة، وراجعة على نحو مباشر على السلوك المُخالف للوسيط بعدم امتثاله على نحو ملائم لأمر تقييد المحتوى.
- لوسطاء يجب ألا يُعدّوا مسؤولين عن عدم الامتثال لأيِّ أمر لا يتوافق مع هذا المبدأ.

طلبات فرض قيود على المحتوى يجب أن تكون واضحة لا لبس فيها، وأن تتبّع إجراءات قانونية عادلة.

اتساقاً مع المبدأ الثاني، فإنّ الوسطاء ينبغي ألا يُلزموا بتقييد محتوى دون أمر من سلطة قضائية. وفي حال طلبت حكومات أو شاكون تقييد محتوى؛ تُطبّق المبادئ التالية:

- الوسطاء يجب ألا يُلزموا بتقييم مُعمّق لمشروعية محتوى الطرف الثالث.
- طلبات تقييد المحتوى المتعلقة بالمحتوى غير المشروع يجب أن تتضمّن على الأقلّ كلّ ما يلي:

○ الأساس القانوني الذي بُني عليه الدّفع بكون المحتوى غير مشروع.

○ مُعرّف الإنترنت ووصف المحتوى المزعوم عدم قانونيّته.

○ توضيح كون الإعفاءات والاستثناءات والدُفوع في صالح واضع المحتوى قد أخذت جميعها في الاعتبار.

○ سُبُل الاتصال بالجهة واضعة المحتوى أو وكيلها، ما لم يكن ذلك ممنوعاً بموجب القانون.

○ قرائن تكفي للتأسيس لوضع قانوني يُعَصِد الطَّلِب.

○ إعلان حسن الظنّ في دقّة المعلومات المقدّمة.

● طلبات تقييد المحتوى المُتعلّقة بسياسات الوسطاء في تقييد المحتوى يجب أن تتضمن على الأقلّ كلّ ما يلي:

○ الأسباب التي بمقتضاها يُمثّل المحتوى موضوع الطَّلِب خرقاً لسياسات الوسيط في تقييد المحتوى.

○ مُعرّف الإنترنت ووصف الانتهاك المزعوم لسياسات تقييد المحتوى.

○ سُبُل الاتّصال بالجهة واضعة المحتوى أو وكيلها، ما لم يكن ذلك ممنوعاً بموجب القانون.

○ إعلان حسن الظنّ في دقّة المعلومات المقدّمة.

● الوسطاء الذين يستضيفون محتوى قد يُلزمهم القانون بالاستجابة لطلبات تقييد محتوى مُتعلّقة بمحتوى غير مشروع، إما بتمرير الطلبات المشروعة المتوافقة مع هذه المبادئ إلى واضع المحتوى، أو بإخطار الشاكي بسبب تعذر ذلك. الوسطاء ينبغي ألاّ يُلزموا بضمان قدرتهم على تحديد هويّات المستخدمين.

● عند تمرير الطَّلِب يجب على الوسيط تقديم شرح واضح لحقوق واضع المحتوى، وفي الحالات التي يُلزم فيها القانون الوسيط بتقييد المحتوى يجب أن يتضمّن ذلك الشرح وصفاً لأيّ إجراء مضاد ممكن وآليات الطعن المتاحة.

● إذا قيّد الوسطاء محتوى مُستضافا لديهم استجابة لطلب تقييد محتوى فيجب عليهم التزام المبدأ السادس أدناه المتعلّق بالشفافية والمساءلة.

● طلبات تقييد المحتوى المُتعلّقة أو الكيدية ينبغي معاقبة طلبات تقييد المحتوى المتعسّفة أو سيئة النية ينبغي معاقبة مقدّمها.

قوانين وأوامر وممارسات تقييد المحتوى يجب أن تتوافق مع مبدأ الضرورة والتناسب

القوانين والأوامر والممارسات التي تقيّد المحتوى ينبغي أن تكون ضرورية ومتناسبة في مجتمع ديمقراطي:

● أي قيود على المحتوى ينبغي أن تقتصر على المحتوى موضوع النّظر.

● عند تقييد محتوى يجب اعتماد الأسلوب التقني الأقلّ تقييداً.

- إذا قُيِّد محتوى لكونه غير شرعي في منطقة جغرافية معينة، وإذا كان الوسيط يُقدِّم خدمة مُنوعة جغرافياً، فإن النطاق الجغرافي لتقييد المحتوى يجب أيضاً تحديده على نفس النحو.
- إذا قُيِّد محتوى لكونه غير شرعي لمدة محددة فيجب ألا يتعدى التقييد هذه المدة، وتجب مراجعة أمر التقييد دورياً للتأكد من وجوب سريانه.

قوانين وسياسات وممارسات تقييد المحتوى يجب أن تحترم الإجراءات القانونية العادلة

- قبل تقييد أي محتوى على أساس أمر أو طلب، ينبغي أن يُتاح لكلٍ من الوسيط وواضع المحتوى حقٌ فعليٌّ في أن يُسْمَعَ إليهما إلا في الظروف الاستثنائية، وفي هذه الحالة تجب مراجعة الأمر وتطبيقه بأثر رجعي في أقرب وقت ممكن عملياً.
- أي قانون يُنظِّم الوسطاء يجب أن يمنح واضعي المحتوى والوسطاء الحقَّ في الطعن على أوامر تقييد المحتوى.
- الوسطاء ينبغي عليهم أن يتيحوا لواضع المحتوى آليات لمراجعة قرارات تقييد المحتوى الذي ينتهك سياسات تقييد المحتوى الخاصة بالوسيط.
- في حال أن الطعن ضد تقييد المحتوى كانت نتيجته في صالح واطع المحتوى بمقتضى ما في 2 أو بالمراجعة كما في 3، فينبغي على الوسطاء استرجاع المحتوى إلى حالته قبل التقييد.
- الوسيط ينبغي عليه ألا يفصح عن معلومات يمكن بها تحديد هوية مستخدم دون أمر من سلطة قضائية. منظومة مسؤولية الوسطاء يجب ألا تُلزم الوسيط بالإفصاح عن معلومات يمكن بها تحديد هوية مستخدم دون أمر من سلطة قضائية.
- عند صياغة وإنفاذ سياساتهم بشأن تقييد المحتوى ينبغي على الوسطاء احترام حقوق الإنسان. والحكومات أيضاً عليها إلزام بضممان كون سياسات الوسطاء لتقييد المحتوى تحترم حقوق الإنسان.

الشفافية والمحاسبة يجب تضمينها في قوانين وسياسات وممارسات تقييد المحتوى

- الحكومات يجب أن تنشر جميع التَّشْرِيعات والسياسات والقرارات وغيرها من أشكال التنظيم المتعلقة بمسؤولية وسطاء الاتصال في موعد مناسب وفي صيغ تيسر النفاذ.
- الحكومات يجب عليها ألا تتخذ تدابير لتقييد محتوى خارج نطاق القضاء. وهذا يشمل الضغوط الارتهانية لفرض تغييرات في شروط الخدمة، أو لتشجيع أو فرض ما يسمى بالممارسات "الطوعية"، كما يشمل عقد اتفاقيات تقييد التجارة أو تقييد النشر العمومي للمحتوى.
- الوسطاء ينبغي عليهم أن ينشروا على الإنترنت سياساتهم في تقييد المحتوى بلغة واضحة وفي صيغ تيسر النفاذ، واستبقائها مُحدثة كلِّما تطوّرت، وإخطار المستخدمين بالتغيرات عند حصولها.
- الحكومات يجب عليها نشر تقارير شفافية تتيح معلومات محددة عن كُليِّ الأوامر والطلبات التي تصدرها إلى الوسطاء.

- الوطاء ينبغي عليهم نشر تقارير شفافية تتيح معلومات محددة عن كُـلِّ تقييدات المحتوى التي أجروها، متضمنة استجاباتهم للطلبات الحكومية والأوامر القضائية وطلبات الشاكين وإنفاذا لسياسات تقييد المحتوى.
- حيثما يُفَيِّد محتوى في منتج أو خدمة خاصة بالوسيط مما تتيح عرض إخطار عند محاولة النفاذ إلى ذلك المحتوى، فينبغي على الوسيط إظهار إخطار واضح يبيِّن المحتوى المُقيد وسبب التقييد.
- الحكومات والوسطاء والمجتمع المدني ينبغي عليهم العمل معا لتطوير وصيانة آليات إشراف مستقلة شفافة محايدة بغرض ضمان كون سياسات وممارسات تقييد المحتوى يُعتمد عليها.
- أطر وتشريعات مسؤولية الوطاء ينبغي أن تستلزم مراجعة قواعدها وإرشاداتها دورياً لضمان حداتها وفعاليتها وكونها غير مُضنية. مراجعة دورية مثل هذه ينبغي أن تتضمن آليات لجمع بيانات عن تطبيقها وأثرها، وينبغي أيضا أن تتطلب مراجعة مُستقلة لكلفتها المالية، وفائدتها، وأثرها على حقوق الإنسان.